طُرُقُ حَدِيثِ ابْنُ عَبْاسٍ ﷺ فِي الجَهْرِ بِالْبَسْمَلَةِ فِي الصَلاةِ وَالْكَلاَمُ عَلَى عِلَلِهِ وَبَيَانِ مَا فِي أَلْفَاظِهِ مِن اخْتِلافٍ

د./ صالح بن عبد الله آل ناصر عسيري

الأستاذ المساعد في قسم السنَّة ومصادرها ـ كلية الحديث الشريف ـ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

البريد الإلكتروني: ALKAMIS1390@ICLOUD.COM

Ways of narrating Ibn Abbas's hadith, May Allah be pleased with him, about saying Basmallah loudly, In the name of Allah, in prayers, and speech on its ills in addition to stating its defects and differences in its wording

Assistant Professor in Sunnah and its Sources Department at College of Holy Hadith- Islamic University in al-Medina al-Monawarah

E-mail: ALKAMIS1390@ICLOUD.COM

طُرُقُ حَدِيثِ ابْنُ عَبْاسٍ ﷺ فِي الجَهْرِ بِالْبَسْمَلَةِ فِي الصَلاةِ والْكَلاَمُ عَلَى عِلَلِهِ وَبَيَانِ مَا فِي أَلْفَاظِهِ مِن اخْتِلافٍ

صالح بن عبد الله آل ناصر عسيري .

قسم السنَّة ومصادرها ، كلية الحديث الشريف ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية .

البريد الإلكتروني: ALKAMIS1390@ICLOUD.COM

مستخلص البحث:

اشتمل هذا البحث على طرق حديث ابن عباس ﷺ في الجهر بالبسملة في الصلاة، والكلام على علله، وبيان ما في ألفاظه من اختلاف، وقد وقفت على سبعة طرق لحديث ابن عباس ﷺ، فقمت بتخريج هذه الطرق، ودراستها حديثيًا، والحكم عليها، وكان منهجي في البحث: منهج استقرائي، ثم تحليلي، ثم نقدي، وقد خرجت بنتيجة بعد دراسة طرق الحديث، وأنَّه لا يصح مرفوعًا، وإن تعددت طرقه؛ بل الصحيح وقف الحديث على ابن عباس ﷺ، وأنَّه كان يستفتح الصلاة بالبسملة سرًا لا جهرًا؛ لأنَّه ثبت عنه ﷺ أنَّ الجهرَ بها قراءة الأعراب، وأوصي الباحثين بالاهتمام بجمع الأحاديث ذات الطرق الكثيرة، والنظر في صحتها بالدراسة والنقد، وأن تدرج مثل هذه الأحاديث في المقررات المنهجية في مرحلتي الماجستير، والدكتوراة لعظم فائدتها، وكريم عائدتها على الباحثين.

الكلمات المفتاحية: طرق ، الجهر ، البسملة ، علل ، اختلاف.

Ways of narrating Ibn Abbas's hadith, May Allah be pleased with him, about saying Basmallah loudly, In the name of Allah, in prayers, and speech on its ills in addition to stating its defects and differences in its wording

Sunnah and its Sources Department , College of Holy Hadith , Islamic University in al-Medina al-Monawarah, Kingdom of Saudi Arabia.

E-mail: ALKAMIS1390@ICLOUD.COM

Abstract

The research includes the narration ways of Ibn Abbas's Hadith about loudly saying Basmalla, in the name of Allah, in loud prayers and speech on its ills, in addition to showing its defects and differences in its wording. The researcher has come upon seven narrations of Ibn Abbas's above-mentioned Hadith. Accordingly, he verified and investigated these seven narrations and judged them according to the rules of Hadith science. The study adopts the inductive approach together with the analytic and critical one. After investigating the seven narrations, the study finds that the Hadith under consideration is not correct as a traceable (Marfu`) Hadith, despite being narrated from several ways, whereas the correct is to regard it as a discontinued (Mauquf) Hadith on Ibn Abbas, May Allah be pleased upon him where he narrated that the prophet (PBUH) commences his prayers with Basmalla without uttering that loudly. It is proved that Ibn Abbas's views on the issue are that saying Basmalla loudly is the recitation of Desert Arabs. The study recommends researchers pay considerable attention to gathers Hadiths that are narrated in several ways and they should be included in the methodological studies at the master's and doctoral phases, due to their great benefits for researchers.

Keywords: ways, loud , Basmalla, in the name of Allah, defects, differences.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾[آل عمران: ١٠٢].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾ ﴾ [النساء: ١].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ [الأحزاب: ٧٠ – ٧١][1]، وبعد:

فهذا بحث بعنوان: **(طرق حديث ابن عباس ﷺ في الجهر بالبسملة في الصلاة، والكلام على علله، وبيان ما في ألفاظه من اختلاف)**، حرصت على استيعاب طرقه، والتفتيش عن أحوال رواته، حتى تكون نتيجة الحكم الذي انتهي إليه أقرب إلى الصواب، فالحديث إذا لم تجمع طرقه لن يتبن خطؤه. قال علي بن المديني: "الباب إذا لم تجمع

---

[1] هذه الخطبة تسمى عند العلماء بخطبة الحاجة، وقد أخرجها أبو داود سليمان بن الأشعث، "كتاب السنن". تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، (ط١، دمشق: الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ) ٣: ٤٥٦ ، كتاب النكاح، باب في خطبة النكاح، برقم: ٢١١٨، من طريق إسرائيل بن يونس، وأخرجها محمد بن عيسى الترمذي، "الجامع الكبير" - سنن الترمذي-. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، (ط١، دمشق: دار الرسالة، ١٤٣٠هـ) ٢: ٥٧٥ ، أبواب النكاح، باب ما جاء في خطبة النكاح، برقم: ١١٣١، من طريق الأعمش، وأخرجها محمد بن يزيد بن ماجه، "سنن ابن ماجة". تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين ، (ط١، دمشق: دار الرسالة، ١٤٣٠هـ) ٣: ٨٧، أبواب النكاح، باب خطبة النكاح، برقم:١٨٩٢، من طريق يونس بن أبي إسحاق السبيعي.

ثلاثتهم (إسرائيل، الأعمش، ويونس)، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي الأحوص عوف بن مالك، عن عبد الله بن مسعود ﷺ، وقَرَنَ إسرائيل بأبي الأحوص: عامر بن عبد الله الهذلي.

وقد استفتح بها بعض الأئمة كتبهم، وكأنهم فهموا منها العموم، وعدم اختصاصها بخطبة النكاح، وممن استفتح بها بعض كتبه:

١_ الإمام الطحاوي في شرح مشكل الآثار.

٢_ شيخ الإسلام ابن تيمية؛ كدرء التعارض، وبيان تلبيس الجهمية، والأخنائية.

٣_ ابن القيم؛ كالطرق الحكمية، والصلاة وأحكام تاركها، وغيرهم.

طرقه لم يتبين خطؤه"[1]، والبحث متعلق بالصناعة الحديثية، ولا علاقة له ببحث وتحرير المسألة من الناحية الفقهية.

*** أهمية البحث:**

تظهر أهمية البحث في عِدَّةِ أمور، من أهمها:

أولاً: استدلال بعض الفقهاء بحديث ابن عباس ﷺ على مشروعية الجهر بالبسملة في الصلاة، فهل الاستدلال به في محل النزاع ثابت ؟.

ثانيًا: تحرير القول في رأي ابن عباس ﷺ في مشروعية الجهر بالبسملة في الصلاة من عدمه.

ثالثًا: جمع أقوال النقاد لطرق حديث ابن عباس ﷺ، ونقدهم لها.

*** إشكالية البحث:**

اختلاف أصحاب ابن عباس ﷺ في روايات الحديث في البسملة:

س١: هل الجهر بالبسملة في الصلاة ثابت في حديث ابن عباس ﷺ ؟.

س٢: وهل الافتتاح بالبسملة كما وقع في بعض طرق الحديث يلزم منه الجهر بها ؟.

س٣: وهل تعدد الطرق في حديث ابن عباس ﷺ مما ترقيه إلى درجة الحسن في حالة ضعفه ؟.

*** أهداف البحث:**

١ ـ جمع طرق حديث ابن عباس ﷺ، وتخريجها من مصادرها الأصلية.

٢ ـ دراسة طرق الحديث، والحكم على كلٍّ طريق.

٣ ـ تحرير أوجه الخلاف بين أصحاب ابن عباس في رواية الحديث.

٤ ـ الإسهام في الذَّبِ عن سنة النبيِّ ﷺ ببيان معلولها من سالمها، وضعيفها من صحيحها.

*** الدراسات السابقة:** لم أقف - بحسب اطلاعي- على من أفرد حديث ابن عباس ببسط طرقه، والكلام على علله، وذلك من خلال تتبعي لدليل الأبحاث المحكمة، وسؤال المختصين.

---

١ أحمد بن علي الخطيب، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع". تحقيق: د. محمود الطحان، (ط١، الرياض: مكتبة المعارف، بدون تاريخ طباعة) ٢: ٢١٢ برقم: ١٦٤١.

وقد اعتنى المحدِّثون بمسألة البسملة في الصلاة، فأفردوها بالتصنيف، وتنوعت مصنفاتهم[١] فيها على عِدَّةِ أنواع:

النوع الأول: من المصنفات ما قصد أصحابها الجمع لأحاديثها. قال ابن رجب: "وقد اعتنى بهذه المسألة وأفردها بالتصنيف كثير من المُحَدِّثِين، منهم: محمد بن نصر، وابن خزيمة[٢]، وابن حبان، والدارقطني[٣]، وأبو بكر الخطيب، والبيهقي، وابن عبد البر، وغيرهم من المتأخرين"[٤].

النوع الثاني: من المصنفات ما قصد أصحابها اختصار مصنف في البسملة، فمن ذلك:

١_ مختصر الجهر بالبسملة للخطيب، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي[٥].
٢_ ذكر الجهر بالبسملة مختصرًا، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي[٦].

النوع الثالث: من المصنفات ما قصد أصحابها الرد على إمام سبقه، ومن ذلك:

١_ كتاب الرد على أبي بكر الخطيب في مسألة الجهر بالبسملة، لابن عبد الهادي الحنبلي[٧].
٢_ الرد على من أبي الحق وادعى أنَّ الجهر بالبسملة من سنة سيد الخلق، لمحمد بن مرتضى الزبيدي[٨].

النوع الرابع: من المصنفات ما أُفرد من أحاديثها، بجمع طرقه، والكلام عن علله، فمن ذلك:

١_ إلصاق عوار الهوى والهوس المضللة بمن غوى عن غرر الهدى حتى لم يفهم الاضطراب عن أنس في حديث البسملة، لأحمد بن حجر الهيتمي[٩].

---

١ لم أقصد الاستقصاء في كل ما ألف في كلِّ نوع، وإنَّما ضرب الأمثلة فقط.
٢ وقد نصَّ على ذلك في "مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبيِّ ﷺ". تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، (ط١، الرياض: الميمان للنشر، ١٤٣٠هـ) ١: ٥٤٨، برقم: ٤٩٤.
٣ وقد نصَّ على ذلك في "سنن الدارقطني". تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ) ٢: ٨٣، برقم: ١١٨٨.
٤ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، "فتح الباري شرح صحيح الباري". تحقيق: مجموعة من الباحثين، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٧هـ) ٦: ٤٠٧.
٥ نشر: الدار السلفية، بالكويت، تحقيق: جاسم بن فهد الدوسري.
٦ نشر في مجلة الشريعة والدرسات الإسلامية بالكويت، تحقيق: د. إسماعيل غازي مرحبا، وهو اختصار لكتابين: كتاب البسملة لأبي شامة، ومجلس الجهر بالبسملة للجوهري.
٧ وقد نصَّ ابن عبد الهادي عليه في "تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق". تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله و عبد العزيز بن ناصر الخباني، (ط١، الرياض: دار أضواء السلف، ١٤٢٨هـ).
٨ نشر: دار الراية بالرياض، تحقيق: أحمد الكويتي.
٩ نشر: دار العقبة قيصري، تركيا، علي الرضا قره بلوط، "معجم التاريخ" ١: ٤٤٧.

٢_ الطرق المفصلة لحديث أنس في افتتاح قراءة الفاتحة في الصلاة بالبسملة، لأحمد بن محمد بن الصديق الغماري[١].

٣_ طرق حديث أنس بن مالك ﷺ في البسملة في الصلاة، والكلام على علله، وبيان ما في ألفاظه من اختلاف، أ.د. يحيى بن عبد الله البكري الشهري[٢].

وكثرة المصنفات في هذه المسألة مما يدلُّ على أهميتها، واهتمام الأئمة بها، لذا تنوعت المصنفات فيها ما بين قائل بمشروعية الجهر بها، وما بين قائل بأنَّه لا يصحُّ في الباب من أحاديثها شيء كما سيأتي.

* **حدود البحث**: يتعلق البحث بجمع طرق حديث ابن عباس ﷺ من دواوين السنة - بقدر الإمكان- ومن الكتب التي قصد مؤلفوها ما انتقد على الراوي مما أُنكر من حديثه.

* **منهج البحث:**

اتَّبعتُ في أحاديث الدراسة عِدَّةِ مناهج:

١_ المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال تتبع وجمع طرق حديث ابن عباس ﷺ .

٢_ المنهج التحليلي: وذلك بالنظر من خلال التحقق من طرق الحديث، وهل يستقيم القول بإثبات العلة أو نفيها عن طرق الحديث أو عن بعضها.

٣_ المنهج النقدي: وذلك من خلال الفحص والتنقيد في طرق الحديث، والتفتيش في أحوال الرواة، والخروج بنتيجة من دراسة طرق الحديث.

* **خطة البحث:** جعلت هذا البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع.

فأمَّا المقدمة: فذكرت فيها بعد الافتتاحية موضوع البحث، وأهميته، وإشكاليته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، وخطته.

وأمَّا مباحث البحث فجعلتها على الترتيب التالي:

المبحث الأول: تخريج طرق حديث ابن عباس ﷺ في الجهر بالبسملة في الصلاة.

المبحث الثاني: دراسة الاختلاف، والحكم على الحديث.

المبحث الثالث: أقوال النقاد في أحاديث الباب.

وأمَّا الخاتمة: فذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات.

* **وأمَّا عن المنهج الذي اتبعته في إعداد هذا البحث، فهو على النحو التالي:**

١_ جمع طرق حديث ابن عباس ﷺ، ثم أقوم بتخريجها والحكم عليها حسب قواعد المحدثين، وقرائن الترجيح.

---

١ نشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: عدنان بن عبد الله زهار.

٢ نشر: في مجلة التراث النبوي، العدد السابع والثامن.

٢_ أجمع طرق الحديث مراعيًا جانب المتابعات التامة فالقاصرة، مع الحرص على عدم التكثر من مصادر التخريج، وإنما أكتفي بما يفي بالغرض؛ إلا ما دعت الحاجة إليه من وجود فائدة إسنادية أو متنية في بقية المصادر.

٣_ إن كان الراوي من رجال (تقريب التهذيب)، ففي الغالب أقتصر في بيان حاله على حكم الحافظ ابن حجر عليه - وخاصة عند الاتفاق على التعديل أو التجريح - فإذا ظهر لي خلاف قول الحافظ، فإني أنقل من أقوال أئمة الجرح والتعديل ما يُبيِّن حاله، وإذا لم يكن من رجال التقريب، فإني أذكر من أقوال الأئمة ما يُبيِّن حاله جرحًا وتعديلاً.

٤_ أنقل - ما أقف عليه - من أقوال أهل العلم بالعلل عند الاختيار أو ترجيح وجه على آخر، أو بيان حكم.

٥_ ذيَّلتُ مادة هذا البحث بفهرس للمصادر والمراجع.

المبحث الأول

تخريج طرق حديث ابن عباس ﷺ في الجهر بالبسملة في الصلاة

حديث عبد الله بن عباس ﷺ، جاء عن أصحابه وتلامذته من عِدَّةِ طُرق:

١_ طريق أبي خالد الكوفي.
٢_ طريق سعيد بن جبير.
٣_ طريق عكرمة مولى ابن عباس ﷺ.
٤_ طريق عمرو بن دينار.
٥_ طريق محمد بن علي بن عبد الله بن عباس.
٦_ طريق عمر بن علي بن أبي طالب.
٧_ طريق عطاء بن أبي رباح.

تخريج هذه الطرق:

أولاً: طريق أبي خالد الكوفي:

فأخرج طريقه: أبو داود[١]، عن مسدد، والترمذي[٢]، عن أحمد بن عَبْدَة، وابن عدي[٣]، من طريق يعقوب بن إبراهيم.

ثلاثتهم (مسدد، وابن عَبْدَة، ويعقوب)، عن المعتمر بن سليمان، عن إسماعيل بن حماد، عن أبي خالد[٤]، عن ابن عباس ﷺ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْتَتِحُ صَلاَتَهُ بِـ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ». قال يعقوب في روايته: عن عمران بن خالد، بدلاً من أبي خالد.

---

١ يوسف بن عبد الرحمن المزي. "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف". تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ١٤٠٣هـ) ٥: ٢٦٥ ، برقم: ٦٥٣٧، ولم أقف عليه في المطبوع من سنن أبي داود في طبعةِ كل من: شعيب الأرنؤوط، ولا محمد عوَّامة، ولا طبعة التأصيل. وقال المزي عقب إخراجة في التحفة: حديث (د) في رواية أبي الطَّيّب بن الأُشناني، ولم يذكره أبو القاسم.

٢ الترمذي، "الجامع الكبير" ١: ٣٠٤ ، أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب من رأى الجهر بـ بسم الله الرحمن الرحيم، برقم: ٢٤٣.

٣ عبد الله بن عدي الجرجاني، "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق: د. مازن بن محمد السرساوي، (ط٣، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٩هـ) ٢: ١٢٠ ، برقم: ١٣٤.

٤ رجل مجهول، وسيأتي الحديث عن طريقه.

ثانيًا: طريق سعيد بن جبير:

فأخرجه أبو داود[١] عن عباد بن موسى، والطبراني[٢]، من طريق يحيى بن طلحة اليربوعي، والدارقطني[٣] من طريق أبي الصَّلْت الهَرَوي.

ثلاثتهم (عباد، ويحيى، وأبو الصلت)، عن عباد بن العوام.

وأخرجه إسحاق بن راهويه[٤] عن يحيى بن آدم، والحاكم[٥]، من طريق عبد الله بن عمرو بن حسان الواقعي.

ثلاثتهم (عباد، ويحيى، والواقعي)، عن شريك بن عبد الله، عن سالم الأفطس، عن سعيد بن جبير، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِمَكَّةَ، قَالَ: وَكَانَ أَهْلُ مَكَّةَ يَدْعُونَ مُسَيْلِمَةَ الرَّحْمَنَ، فَقَالُوا: إِنَّ مُحَمَّدًا يَدْعُو إِلَى إِلَهِ الْيَمَامَةِ؛ فَأُمِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْفَاهَا، فَمَا جَهَرَ بِهَا حَتَّى مَاتَ»، وهذا لفظ عباد بن العوام - فيما رواه عنه عباد بن موسى- وجعله عباد بن العوام - فيما رواه عنه: يحيى اليربوعي وأبي الصلت- والواقعي في روايتهما: عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ موصولاً، ولفظ يحيى اليربوعي: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَرَأَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَزَأَ مِنْهُ الْمُشْرِكُونَ، وَقَالُوا: مُحَمَّدٌ يَذْكُرُ إِلَهَ الْيَمَامَةِ، وَكَانَ مُسَيْلِمَةُ يَتَسَمَّى الرَّحْمَنَ، فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لا يُجْهَرَ بِهَا، وزاد أبو الصلت في روايته: «**يَجْهَرُ فِي الصَّلاةِ**».

وأخرجه الطحاوي[٦] من طريق محمد بن سعيد بن الأصبهاني، عن شريك بن عبد الله، والبيهقي[٧] من طريق سعيد بن أبي عروبة.

---

١ سليمان بن الأشعث السجستاني " المراسيل". تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة، ١٤١٨هـ) ٨٩، باب ما جاء في الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، برقم: ٣٤.

٢ سليمان بن أحمد الطبراني، "المعجم الأوسط". تحقيق: طارق عوض الله و عبد المحسن الحسيني، (ط١، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥هـ) ٥: ٨٩ ، برقم: ٤٧٥٦.

٣ الدارقطني، "سنن الدارقطني" ٢: ٦٨ ، كتاب الصلاة ، باب فِي الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، برقم: ١١٦٠.

٤ أحمد بن علي بن حجر، "التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير" . تحقيق: محمد الثاني عمر بن موسى، (ط١، الرياض: أضواء السلف، ١٤٢٨هـ) ٢: ٦٦٧ ، ولم أقف عليه في المطبوع مسنده.

٥ محمد بن عبد الله الحاكم، "المستدرك على الصحيحين" تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، (ط١، القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٥هـ) ٢: ٤٣ ، كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، برقم: ٧٦٢.

٦ أحمد بن محمد الطحاوي، "شرح معاني الآثار". تحقيق: محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق، (ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٤هـ) ١: ٢٠٠ ، كتاب الصلاة ، باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة، برقم: ١١٨٨.

٧ أحمد بن الحسين البيهقي، "السنن الكبير"، تحقيق: إسلام منصور عبد الحميد، (ط١، القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ) ٢: ١٣٧ ، كتاب الصلاة، باب افتتاح القراءة في الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم والجهر بها إذا جهر بالفاتحة، برقم: ٢٤٠٥.

كلاهما (شريك، وابن أبي عروبة)، عن عاصم بن بهدلة، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ﷺ : «أَنَّهُ جَهَرَ بِهَا»، وهذا لفظ شريك، ولفظ ابن أبي عَروبة: «أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: تُفْتَتَحُ الْقِرَاءَةُ بِـ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

ثالثًا: طريق عكرمة مولى ابن عباس ﷺ:

فأخرجه عبد الرزاق[1] من طريق عبد الملك بن أبي بشير، والطحاوي[2] من طريق عاصم بن بهدلة.

كلاهما (عبد الملك، وعاصم)، عن عكرمة، عن ابن عباس موقوفًا بلفظ: **«الْجَهْرُ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قِرَاءَةُ الأَعْرَابِ».**

رابعًا: طريق عمرو بن دينار:

فأخرجه عبد الرزاق[3] عن معمر، عن أيوب، عن عمرو بن دينار: **«أَنَّ ابْنَ** عَبَّاسٍ **كَانَ يَسْتَفْتِحُ الصَّلاةَ: بِـ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».**

خامسًا: طريق علي بن عبد الله بن عباس:

فأخرجه الطبراني[4]، والدارقطني[5] عن أحمد بن محمد بن يحيى الدمشقي، عن محمد بن يحيى بن حمزة، عن يحيى بن حمزة بن واقد، عن محمد بن أبي جعفر المنصور، عن عبد الله بن محمد بن علي أبي الدوانيق، عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، عن علي بن عبد الله بن عباس.

سادسًا: طريق عمر بن علي بن أبي طالب:

أخرجه الطبراني[6]، من طريق عمر بن علي بن أبي طالب.

كلاهما (علي بن عبد الله، وعمر بن علي)، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ بِـ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، زاد علي بن عبد الله في روايته: قَالَ: قُلْتُ: نَأْثِرُهُ عَنْكَ؟ ، قَالَ: نَعَمْ».

---

١ عبد الرزاق بن همام الصنعاني، "المصنف". تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ)٢: ٨٩ ، كتاب الصلاة ، باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم، برقم: ٢٦٠٥.

٢ الطحاوي، "شرح معاني الآثار" ١: ٢٠٤ ، كتاب الصلاة ، باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة، برقم: ١٢٠٩.

٣ الصنعاني، "المصنف" ٢: ٩٠ ، برقم: ٢٦١٠.

٤ سليمان بن أحمد الطبراني، "المعجم الكبير"، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (ط١، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥هـ) ١٠: ٢٧٧، برقم: ١٠٦٥١.

٥ الدراقطني، "السنن" ٢: ٦٨ ، برقم: ١١٦١.

٦ الطبراني، "المعجم الأوسط" ١: ١٥ ، برقم: ٣٥.

سابعًا: طريق عطاء بن أبي رباح:

فأخرجه الطبراني[١] من محمد بن عبد الرحمن الأوقص، والدارقطني[٢] من طريق عمر بن حفص القرشي.

كلاهما (الأوقص، وعمر)، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يَجْهَرُ فِي السُّورَتَيْنِ بِـ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ حَتَّى قُبِضَ».

١ الطبراني، "المعجم الكبير"١١: ١٨٥ ، برقم: ١١٤٤٢.
٢ الدراقطني، "السنن" ٢: ٧٠ ، برقم: ١١٦٣.

المبحث الثاني

دراسة الاختلاف، والحكم على الحديث

هذا الحديث يرويه عبد الله بن عباس ﷺ، واختلف عنه أصحابه في إسناده، وفي لفظه على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول: عبد الله بن عباس ﷺ، قال: كان رسول الله ﷺ يجهر ببسم الله الرَّحمن الرَّحيم.

ورواه عنه على هذا الوجه: أبو خالد، وقد صرح الترمذي عقب إخراج الحديث بأنَّه: الوَالِبِي، واسمه: هُرْمُز الكوفي، ووافقه على ذلك كلٌ من: المزي[1]، والحافظ ابن حجر[2].

وفرَّقَ بين راوي الحديث وبين الوَالِبِي كلٌ من: ابن أبي حاتم[3]، وابن حبان[4]، وابن منده[5]، وأبو أحمد الحاكم[6]، وابن عبد البر[7].

وتابع أبا خالد على روايته هذه: سعيد بن جبير، وعلي بن عبد الله بن عباس، وعمر بن علي بن أبي طالب، وعطاء بن أبي رباح.

---

١ يوسف بن عبد الرحمن المزي، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق: بشار عواد معروف، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٣١هـ) ٨: ٢٩٨.

٢ أحمد بن علي بن حجر. "تهذيب التهذيب". باعتناء: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٢٩هـ) ٤: ٥١٦.

٣ ابن أبي حاتم عبد الرحمن الرازي، "الجرح والتعديل". (ط١، حيدر أباد بالهند، بيروت: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، مصورة دار الكتب العلمية، ١٢٧١هـ)٩: ١٢٠ ، و٩: ٣٦٥ ، برقم: ١٦٧١.

٤ محمد بن حبان البستي، "كتاب الثقات". (ط١، الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٤٠١هـ) ٥: ٥١٤ ، و ٥٥: ٥٦٣.

٥ محمد بن إسحاق بن مَنْدَه، "فتح الباب في الكنى والألقاب". تحقيق: نظر محمد الفاريابي، (ط١، الرياض: مكتبة الكوثر، ١٤١٧هـ) ص ٢٨٤، برقم: ٢٤٥١ و ص ٢٨٥، برقم: ٢٤٥٧.

٦ محمد بن محمد الحاكم، "كتاب الأسامي والكنى". تحقيق: د. يوسف بن محمد الدخيل، (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٣٤هـ)٣: ٦٠٨ ، برقم: ١٩٧٦.

٧ يوسف بن عبد الله بن عبد البر، "الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى". تحقيق: د. عبد الله مرحول السوالمة، (ط١، الرياض: دار ابن تيمية للنشر، ١٤٠٥هـ)١: ٥٩٢ ، برقم: ٦٥٣ و٢: ١١٥٩ ، برقم: ١٥٦٩.

وسعيد بن جبير الأسدي، الكوفي، ثقة ثبت فقيه[١]، وعلي بن عبد الله بن عباس الهاشمي، أبو محمد ثقة[٢]، وعمر بن علي بن أبي طالب الهاشمي ثقة[٣]، وعطاء بن أبي رباح، واسم أبي رباح أسلم القرشي، المكي، ثقة فقيه فاضل؛ لكنه كثير الإرسال[٤]، **واختلف على من دون سعيد بن جبير، فقد رواه عباد بن العوام، عن شريك بن عبد الله القاضي، واختلف على كلٍ منهما:**

*** فأمَّا عباد بن العوام، فهو الكلابي، الواسطي، وهو ثقة[٥]، وقد اختلف عليه في وصله وإرساله:**

- فرواه عنه على هذا الوجه: يحيى بن طلحة بن أبي كثير اليَرْبُوعي، الكوفي، ذكره ابن حبان في ثقاته، وقال:" كان يغرب عن أبي نعيم"[٦]، ووقع عند المزي: "يغرب عن أبي نعيم وغيره"[٧].

ومنهم من جرحه جرحًا شديدًا، فقد كذَّبَهُ علي بن الجنيد الرازي[٨]. وقال النسائي: النسائي: "ليس بشيء"[٩]، وذكره الذهبي في ديوانه مقتصرًا على قول النسائي[١٠]، ونقل الناقد حكمًا لناقد قبله وسكوته عليه، الذي يظهر منه أنَّه يقول به ويعتمده؛ لكنه في الميزان مشاه فقال: "صويلح الحديث، وقد وُثِّق"[١١]. وقال الحافظ ابن حجر: "لين الحديث"[١٢]، ولعلَّ الأقرب في حاله أنَّه: ضعيف، فجرح ابن حبان جاء مفسرًا، ولعلَّ هذا الوجه من غرائبه، وأمَّا تكذيبه فقد رده بعض النقاد، فقد خطأه الصَّغاني[١٣]. وقال الذهبي: "أفحش علي بن الجنيد، فقال: كذب وزوَّر"[١٤].

---

١ أحمد بن علي بن حجر، "تقريب التهذيب". تحقيق: محمد عوامة، (ط٢، المدينة، بيروت: دار اليسر، ودار قرطبة، ١٤٣٠هـ). ٢٦٨، برقم: ٢٢٧٨.
٢ المصدر السابق، ٤٣٤، برقم: ٤٧٦١.
٣ المصدر السابق، ٤٤٦، برقم: ٤٩٥١.
٤ المصدر السابق، ٤٢٢، برقم: ٤٥٩١.
٥ المصدر السابق، ص: ٣٢٦، برقم: ٣١٣٨.
٦ ابن حبان، "الثقات" ٩: ٢٦٤.
٧ المزي، "تهذيب الكمال" ٨: ٥٣ ، برقم: ٧٤٤٦.
٨ محمد بن أحمد الذهبي، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال". تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي وآخرين، (ط١، دمشق: الرسالة العالمية،١٤٣٠هـ) ٥: ١٢٦، برقم: ٩٠٢١.
٩ أحمد بن شعيب النسائي، "الضعفاء والمتروكين". تحقيق: وليد متولي محمد، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣١هـ) ٢٥٥، برقم: ٦٧٧.
١٠ محمد بن أحمد الذهبي، "ديوان الضعفاء والمتروكين". تحقيق: محمد سيد الأزهري، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٨هـ) ٢: ٤٥١ ، برقم: ٤٩٨٥.
١١ الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٥: ١٢٦ ، برقم: ٩٠٢١.
١٢ ابن حجر، "تقريب التهذيب" ٦٢٣، برقم: ٧٥٧٣.
١٣ ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٤: ٣٦٦.
١٤ الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٥: ١٢٦ ، برقم: ٩٠٢١.

- وقد تابعه على روايته هذه: عبد السلام بن صالح بن سليمان، أبو الصلت الهروي؛ غير أنَّ متابعته هذه لا يُعْتَدُّ بها. قال الذهبي: "واه شيعي متهم"[١]. وقال الحافظ ابن حجر: "ضعيف يسرق الحديث"[٢]، وقد سرقه. قال الحافظ ابن حجر: "وقد سرقه أبو الصلت الهروي - يعني من عبد الله بن عمرو بن حسان- وهو متروك"[٣]، وعليه فيكون يحيى بن طلحة بن أبي كثير اليَرْبُوعي قد تفرد به، وهو ليس بحجة إذا انفرد، فكيف إذا خالف ؟!.

- وخالف اليَرْبُوعي: عباد بن موسى، فرواه عن عباد بن العوام، عن شريك بن عبد الله، عن سالم الأفطس، عن سعيد بن جبير مرسلاً.

وعباد بن موسى الخُتَّلي - بضم المعجمة، وتشديد المثناة المفتوحة- أبو محمد، نزيل بغداد، ثقة[٤].

*** وكما هو ظاهر، فالمحفوظ عن عباد بن العوام هو المرسل؛ لِعِدَّةِ قرائن:**

الأولى: الحفظ والإتقان: فراوي المرسل من الثقة بمكان، فالجمهور على توثيقه، فكيف والمخالفين له ما بين واهٍ ومتهم ؟.

والثانية: ترجيح الأئمة: وممن وقفت عليه: قول الحافظ ابن حجر: "وقد سرقه أبو الصلت الهروي، وهو متروك"[٥].

*** وأمَّا شريك بن عبد الله القاضي، فاختلف عليه في إسناده:**

- فرواه عبد الله بن عمروٍ بن حسان، عنه، عن سالم بن عبد الله، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ، **موصولاً**.

وعبد الله بن عمرو بن حسان الواقعي، البصري، نسبه إلى وضع الحديث كلٌ من: ابن المديني[٦]، والدارقطني[٧]، وقال أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان: "ليس بشيء، ضعيف الحديث، كان لا يصدق"[٨]. وقال الحافظ ابن حجر: "وهو واه"[٩].

---

١ محمد بن أحمد الذهبي، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة". تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب (ط٢، جدة، المدينة، دار المنهاج ودار اليسر، ١٤٣٠هـ) ٣: ٢٩٨.

٢ أحمد بن علي بن حجر، "الدراية في تخريج أحاديث الهداية". تحقيق: عبد الله هاشم اليماني المدني، (ط١، بيروت: دار المعرفة) ١: ١٣٣.

٣ ابن حجر، "التلخيص الحبير" ٢: ٦٦٦ ، تحت رقم الحديث: ١١٩٢.

٤ ابن حجر، "تقريب التهذيب" ص: ٣٢٦.

٥ ابن حجر، "التلخيص الحبير" ٢: ٦٦٦ ، تحت رقم الحديث: ١١٩٢.

٦ الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٢: ٤١٨.

٧ علي بن عمر الدارقطني، "الضعفاء والمتروكون". تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٤هـ) ص: ١٤١، ونصُّ عبارته: "يكذب عن: شعبة وشريك".

٨ ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٥: ١١٩.

٩ ابن حجر، " الدراية في تخريج أحاديث الهداية" ١: ١٣٣.

قال ابن حجر: - متعقبًا للحاكم في تصحيحه- "وأخطأ في ذلك، فإنَّ عبد الله - يعني ابن عمرو بن حسان- نسبه ابن المديني إلى وضع الحديث"[١].

- وخالف عبد الله بن عمرو الواقعي: عباد بن العوام - في المحفوظ عنه - ويحيى بن آدم، فروياه عن شريك بن عبد الله، عن سالم بن عجلان، عن سعيد بن جبير، عن النبيِّ ﷺ ، **مرسلاً**.

- وخالف الكلَّ: محمد بن سعيد، فرواه عن شريك، عن عاصم بن بهدلة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس **موقوفًا**.

ومحمد بن سعيد بن سليمان الكوفي، أبو جعفر، ابن الأصبهاني، يلقب حمدان، ثقة ثبت[٢].

*** والذي يظهر - والله أعلم - أنَّ المحفوظ والأشبه بالصواب عن شريك هو المرسل؛ لِعِدَّةِ قرائن:**

الأولى: أنَّ عباد بن العوام قد روى عن شريك من كتابه لما قدم شريك واسط، فهو أصحَّ سماعًا من مخالفيه. قال أبو داود: :سمعت أحمد يقول: إسحاق - يعني: الأزرق- وعباد بن العوام، ويزيد - يعني ابن هارون- كتبوا عن شريك بواسط من كتابه، كان قدم عليهم في حفر نهر، قال أحمد: كان شريك رجلاً له عقل، وكان يحدث بعقله، قال أحمد: سماع هؤلاء أصح عنه"[٣].

والثانية: المتابعة القاصرة: فعباد بن العوام متابع على رواية الإرسال، تابعه: يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي، أبو زكريا مولى بني أمية، وهو ثقة حافظ[٤].

والثالثة: ترجيح الأئمة: وممن وقفت عليه: الحافظ ابن حجر فقد رجح المرسل، فقال: "وهو الصواب من هذا الوجه"[٥].

الوجه الثاني: عبد الله بن عباس ﷺ أنَّه كان يستفتح الصلاة بـ: بسم الله الرحمن الرحيم.

ورواه عنه على هذا الوجه: عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثْرم، الجُمَحِي، وهو ثقة ثبت[٦].

---

١ ابن حجر، "التلخيص الحبير" ٢: ٦٦٦ ، تحت رقم الحديث: ١١٩٢.
٢ ابن حجر، "تقريب التهذيب" ص: ٥١٠.
٣ سليمان بن الأشعث السجستاني، "سؤالات أبي داود للإمام أحمد". تحقيق: د. زياد محمد منصور، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤هـ) ص: ٣٢١، برقم: ٤٣٩.
٤ ابن حجر، "تقريب التهذيب" ص: ٦١٨.
٥ ابن حجر، "التلخيص الحبير" ٢: ٦٦٧.
٦ ابن حجر، "تقريب التهذيب" ص: ٤٥١.

الوجه الثالث: عن ابن عباس ﷺ، قال: «الْجَهْرُ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قِرَاءَةُ الأَعْرَابِ».

ورواه عنه على هذا الوجه: عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس، ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة[1]، **وقد اختلف على من دون عكرمة، وهو عاصم بن بهدلة:**

- فرواه عنه على هذا الوجه: زهير بن معاوية بن حُدَيج، أبو خيثمة الجُعْفي، الكوفي، ثقة ثبت، إلا أنَّ سماعه عن أبي إسحاق بأَخَرَة[2].

- وخالفه: سعيد بن أبي عَروبة، فرواه عنه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: تُفْتَتَحُ الْقِرَاءَةُ بِـ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

وسعيد بن أبي عَروبة: مِهْرَان اليَشكُري، أبو النضر البصري، ثقة حافظ، كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة[3]، وأمَّا عن تدليسه فهو معدود في المرتبة الثانية من طبقات المدلسين، وهم ممن احتمل العلماء تدليسهم[4]، وأمَّا عن اختلاطه، فالراوي عنه: عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، وهو ممن سمع منه قبل الاختلاط[5]. قال الإمام أحمد: "كان عبد الوهاب بن عطاء من أعلم الناس بحديث سعيد بن أبي عروبة[6].

*** وعليه فيمكن أن ينظر إلى الاختلاف على عاصم بن بهدلة من خلال أمرين:**

الأول: إمَّا أنْ يقال بترجيح رواية زهير؛ لِعِدَّةِ قرائن:

الأولى: الحفظ والإتقان: فزهير بن معاوية من الحفظ والإتقان بمكان، حتى أنَّه كان يقاس بكبار الحفاظ، وكان يُقدم على غيره من أقرانه، وكان الإمام أحمد يثني عليه كثيرًا ويقول: "زهير من معادن العلم"[7]. ويقول: "روى عن المشايخ ثبت بخ بخ"[8]. وقال وقال ابن حبان: "كان حافظًا متقنًا، وكان أهل العراق يقولون في أيام الثوري: إذا مات

١ المصدر السابق، ص: ٤٢٨.
٢ ابن حجر، "تقريب التهذيب" ص: ٢٥٣.
٣ المصدر السابق، ص: ٢٧٣.
٤ أحمد بن علي بن حجر، "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس". تحقيق: أحمد بن علي المباركي، (ط٣، مطابع الحميضي، ١٤٢٢هـ) ص: ١١٢.
٥ محمد بن أحمد بن الكيال، "الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات". تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، (ط٢، مكة المكرمة، المكتبة الأمدادية، ١٤٢٠هـ) ص: ١٩٦.
٦ أحمد بن علي الخطيب، "تاريخ بغداد". تحقيق: بشار عواد معروف، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ)١٢: ٢٧٦.
٧ ابن أبي حاتم ، "الجرح والتعديل" ٣: ٥٨٨.
٨ المصدر السابق، ٣: ٥٨٨.

الثوري ففي زهير خلف، وكانوا يقدمونه في الإتقان على غيره من أقرانه"[١]. وقال الذهبي: "ثقة حجة"[٢].

والثانية: إتفاق البلدان: فزهير بن معاوية بلدي عاصم؛ إذ هما كوفيان، وبلديّ الرَّجل أعرف وأعلم وأضبط لحديث شيخه من الغرباء.

والثالثة: المتابعة القاصرة: فعاصم بن بهدلة متابع على هذا الوجه، فقد تابعه: عبد الملك بن أبي بشير البصري، نزيل المدائن، وهو ثقة[٣].

والثاني: وإمَّا أن يقال بأنَّ الوجهين محفوظان عن عاصم بن بهدلة، وليس بينهما في الحقيقة اختلاف، فابن عباس كان يقول: تُفتتحُ القراءةُ بِـ بسم الله الرحمن الرحيم؛ يعني سرًا لا جهرًا، ومما يؤيد القول بحملها على قراءة السِّرِ دون الجهر هو أنَّ عباس ﷺ كان يفتي بأنَّ **الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم قراءة الأعراب**، وبناء عليه فالقول بأنَّ الوجهين محفوظان عن عاصم بن بهدلة هو الأقرب والله أعلم.

*** وكما هو ظاهر، فالمحفوظ عن ابن عباس ﷺ والأشبه بالصواب هو الموقوف بوجهيه الثاني والثالث، ويؤيد ترجيح الموقوف عِدَّةِ قرائن :**

الأولى: الحفظ والإتقان: فسعيد بن جبير، وعكرمة من أثبت أصحاب ابن عباس ﷺ، ومن المقدمين فيه عند الاختلاف. قال ابن المديني: "وأصحاب ابن عباس الذين يذهبون مذهبه، ويسلكون طريقه: عطاء، وطاوس، ومجاهد، وجابر بن زيد، وعكرمة، وسعيد بن جبير، فأعلم هؤلاء سعيد بن جبير، وأثبتهم فيه"[٤]. وقال ابن المديني أيضًا: "ليس في أصحاب ابن عباس مثل سعيد بن جبير. قيل: ولا طاوس؟ قال: ولا طاووس، ولا أحد"[٥].

والثانية: الاختصاص والملازمة: فعكرمة مولى لابن عباس، وهو أخص به من غيره، وهو راوية ابن عباس ﷺ، فقد روى عن ابن عباس ﷺ ما لم يروه غيره من أصحابه، مما يدلُّ على أنَّ له مزيد اختصاص وملازمة أكثر من غيره.

---

١ ابن حبان، "الثقات" ٦: ٣٣٧.

٢ الذهبي، "الكاشف" ٢: ٤٢٥.

٣ ابن حجر، "تقريب التهذيب" ص: ٣٩٤.

٤ علي بن عبد الله بن المديني، "علل الحديث ومعرفة الرجال". تحقيق: مازن بن محمد السرساوي، (ط١، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٦هـ) ص: ١٣٠، برقم: ٢١.

٥ محمد بن أحمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء". تحقيق: مجموعة من المحقيقين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ) ٤: ٣٤١.

والثالثة: أنَّ الوجه الأول المرفوع لا تخلو طرقه من علة أو أكثر:

- فأمَّا طريق أبي خالد الكوفي فمنكر؛ لعلتين فيه:

الأولى: جهالة أبي خالد.

والثانية: مخالفة أبي خالد لسعيد بن جبير، وعكرمة وعمرو بن دينار، وهما أثبت وأحفظ وأتقن، وقد وقفاه على ابن عباس ﷺ، فكيف والمخالف لهما مجهول ؟.

وقد ضعف طريق أبي خالد غير واحد من النقاد. قال أبو داود عن طريق أبي خالد هذا: "حديث ضعيف"[١]. وقال الترمذي:" وليس إسناده بذاك"[٢]. وقال العقيلي في ترجمة إسماعيل بن حماد: "حديثه غير محفوظ، ويحكيه عن مجهول كوفي"[٣]. وقال ابن عدي: "وهو غير محفوظ، سواءٌ قال: عن أبي خالد، أو قال عمران بن خالد، جميعًا مجهولين"[٤].

- وأمَّا طريق علي بن عبد الله بن عباس، وعمر بن علي بن أبي طالب فموضوع؛ لِعِدَّةِ علل فيه:

الأولى: أحمد بن محمد بن يحيى البَتَلْهِي، الدمشقي، قال الذهبي: "له مناكير"[٥]. وقال أحمد بن الحسين المشغراني - وهو بلديه - : "قد كان كبر، فكان يلقن ما ليس من حديثه فيتلقن"[٦]. وقال أبو حاتم الرازي : سمعته يقول: لم أسمع من أبي شيئًا؛ لكن قال أبو أبو عوانة الإسفراييني : أجاز له أبوه، فروى عنه بذلك، يعني: ولم يبين كونها إجازة[٧].

والثانية: محمد بن يحيى بن حمزة. قال ابن حبان: "ثقة في نفسه، يتقى حديثه ما روى عنه: أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة وأخوه عبيد ؛ فإنهما كانا يدخلان عليه كل شيء"[٨]، والراوي عنه هنا ابنه أحمد.

والثالثة: جهالة حال عبد الله بن محمد بن علي، أبو الدوانيق - وهو لقب له- أبو جعفر القرشي، فقد روى عنه أكثر من اثنين، ولم أقف على تصريح بتعديل.

والرابعة: محمد بن أبي جعفر المنصور. قال ابن عدي : "كان يضع الحديث"[٩].

---

١ المزي، "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" ٥: ٢٦٥.
٢ محمد بن عيسى الترمذي، "الجامع الكبير" ١: ١:٣٠، برقم : ٢٤٣.
٣ العقيلي، "الضعفاء" ١: ٣٦١.
٤ ابن عدي الجرجاني، "الكامل في ضعفاء الرجال" ٢: ١٢٠.
٥ الذهبي، "ميزان الاعتدال" ١: ١٦٦.
٦ ابن عدي، "الكامل" ٢: ١٢٠.
٧ ابن حجر، "تعريف أهل التقديس" ص: ٧٥.
٨ ابن حبان، "الثقات" ٩: ٧٤.
٩ محمد بن أحمد الذهبي، "تاريخ الإسلام". تحقيق: بشار عواد معروف، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م) ٤: ٥٠٠، برقم: ٣٦٢.

قال الذهبي: "هذا إسناد متصل؛ لكن ما عملت أحدًا احتج بالمهدي، ولا بأبيه في الأحكام"[١].

- وأمَّا طريق عطاء بن أبي رباح: فمنكر؛ لأجل محمد بن عبد الرحمن بن هشام المخزومي، الأوقص، قال العقيلي:" يُخالفُ في حديثه"[٢]، وقد خالف هنا، وضعفه أبو القاسم بن عساكر[٣].

وقد تابع الأوقص: عمر بن حفص المكي، وهو ضعيف قال البيهقي: "تفرد به عمر بن حفص المكي، وهو ضعيف لا يحتج به، وروي بإسناد آخر ضعيف، عن عبد الله بن حبشي كذلك مرفوعًا، ولا يحتج بمثله"[٤]. وقال الحافظ ابن حجر: "ضعيف"[٥].

قال ابن القطان: "أمَّا حديث ابن عباس، فعلته الجهل بحال عمر بن حفص المكي؛ بل لا أعرفه مذكورًا في مظان ذكره وذكر أمثاله، وكذلك راويه عنه، وهو جعفر بن عنبسة بن عمرو الكوفي" [٦]. وقال الذهبي : "الخبر منكر" [٧].

*** الحكم على حديث ابن عباس من وجهه المحفوظ: صحيح الإسناد موقوفًا.**

وقد صحح حديث ابن عباس مرفوعًا الإمام الحاكم عقب إخرجه للحديث، ونفى عنه العلة، فقال: "وهذا إسناد صحيح، وليس له علة".

والجواب: أنَّ الطريق الذي ساقه الحاكم موضوع؛ لأجل عبد الله بن عمرو بن حسان، فقد نسبه للوضع غير واحد من النقاد كما تقدم.

كما صحح الحديث الهيثمي، فقال: "رواه البزار ورجاله موثقون"[٨]، وقوله رحمه رحمه الله مجانب للصواب لما تقدم.

---

١ المصدر السابق، ٤: ٥٠٠.

٢ محمد بن عمرو العقيلي، "كتاب الضعفاء"، تعليق: مازن بن محمد السرساوي، (ط١٢، الرياض: دار الرشد، ١٤٣٧هـ) ٥: ٤١٥.

٣ الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٤: ١٨٦.

٤ البيهقي، "السنن الكبير"٢: ٦٩ ، برقم: ٢٢٣٤.

٥ ابن حجر، "التلخيص الحبير" ٢: ٦٦٧.

٦ علي بن محمد بن القطان، "بيان الوهم والإيهام". تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، (ط٢، الرياض: دار طيبة للنشر، ١٤٣٢هـ) ٣: ٣٦٩.

٧ الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٣: ١٩٩، برقم: ٥٧٦٤.

٨ علي بن أبي بكر الهيثمي، "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد". تحقيق: حسام الدين القدسي، (ط١، القاهرة: مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ)٢: ١٠٩، برقم: ٢٦٣٣.

المبحث الثالث

أقوال النقاد في أحاديث الباب

حكم غير واحد من النقاد على أنَّ أحاديث الباب لا يصحُّ منها شيء مرفوعًا، وأنَّ ما صحَّ منها فهو غير صريح في الجهر بها في الصلاة، وممن وقفت عليه:

١_ العقيلي فإنَّه نفى ثبوت حديث مسند في الباب[١].

٢_ الدارقطني فقد ذكر أنَّ كل ما روي عن النبي ﷺ من الجهر بالبسملة في الصلاة فإنَّه ليس بصحيح، وأمَّا ما روي عن الصحابة فإنَّ منه: الصحيح، ومنه الضعيف[٢].

٣_ ابن عبد الهادي فقد ذكر أنَّ له كتابًا مفردًا في مسألة البسملة، وأنَّه ذكر فيه الأحاديث الواردة في الجهر، وأنَّه أتى على عِلل تلك الأحاديث، وذكر أيضًا أنَّه تتبع في كتابه ما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في مصنفه، ثمَّ وصف كتاب هذا بأنَّه متعوب عليه[٣].

وقد أجاب ابن عبد الهادي عن حديث ابن عباس من عِدَّة أوجه :

أحدها: الطعن في صحته، فإنَّ مثل هذه الأسانيد لا يقوم بها حجة، لو سلمت من المعارض، فكيف وقد عارضها الأحاديث الصحيحة؟ وصحة الإسناد يتوقف على ثقة الرجال، ولو فرض ثقة الرجال لم يلزم منه صحة الحديث، حتى ينتفي منه الشذوذ والعلة.

الثاني: أنَّ المشهور في متنه لفظ الاستفتاح لا لفظ الجهر.

الثالث: أنَّ قوله: جهر إنَّما يدل على وقوعه مرة؛ لأنَّ كان يدل على وقوع الفعل، وأمَّا استمراره فيفتقر إلى دليل من خارج، وما روي من أنه لم يزل يجهر بها فباطل.

الرابع: أنَّه روي عن ابن عباس ما يعارض ذلك، قال الإمام أحمد: حدثنا وكيع، ثم ساق الإسناد إلى عكرمة، عن ابن عباس، قال: «الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم قراءة الأعراب»، وكذلك رواه الطحاوي، ويقوي هذه الرواية عن ابن عباس ما رواه الأثرم بإسناد ثابت عن عكرمة تلميذ ابن عباس أنَّه قال: أنا أعرابي إنْ جهرت ببسم الله الرحمن الرحيم، وكأنَّه أخذه عن شيخه ابن عباس[٤].

---

١ العقيلي، "كتاب الضعفاء" ١: ٣٦٢.

٢ عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، "التحقيق في أحاديث الخلاف". تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ) ١: ٣٧٥.

٣ ابن عبد الهادي، "تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق" ٢: ١٩٩.

٤ عبد الله بن يوسف الزيلعي، "نصب الراية لأحاديث الهداية". تحقيق: محمد عوَّامة، (ط١، بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر – وجدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٤١٨هـ) ١: ٣٤٨.

٤_ ابن رجب فقد ذكر أنَّ الأحاديث الواردة في الباب لا حجة فيها على الجهر؛ فإنها دائرة بين أمرين: إما حديث صحيح غير صريح، أو حديث صريح غير صحيح[١].

(١) ابن رجب، "فتح الباري" ٦: ٤٠٧.

الخاتمة

الحمد لله حمدًا لا يبلغ الذاكرون له أمدًا، ولا يحصي المحصون له عددًا على ما أنعم به عليَّ من الإعانة على إتمام هذا البحث، وأسأله أنْ يرزقني فيه التوفيق والسداد، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، ومقربًا بالفوز إلى جناته جنات النعيم، وأنْ يُكتب له القبول، وأن ينفع به كاتبه، وقارئه، وناشره، وهذه بعض النتائج التي ظهرت لي من خلال دراسة هذه الأحاديث:

أولاً: بلغ عدد طرق حديث ابن عباس التي وقفت عليها سبعة طرق.

ثانيًا: الذي صحَّ من طرق ابن عباس ﷺ طريق: سعيد بن جبير، وعكرمة مولى ابن عباس، وعمرو بن دينار.

ثالثًا: حديث عبد الله بن عباس ﷺ لا يصحُّ مرفوعًا، بل المحفوظ فيه الموقوف.

رابعًا: طرق المرفوع دائرة بين الوضع والنكارة.

خامسًا: مدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف كما قال الحافظ ابن حجر[1]، وعدم مراعاة هذا يوقع في نفي العلة عما هو معلول من الأحاديث المختلف على رواتها كما هو صنيع الحاكم، والهيثمي.

التوصيات:

أولاً: الاهتمام بجمع الأحاديث التي تتعدد طرقها، وتتشعب رواياتها.

ثانيًا: الأحاديث التي يكثر الاختلاف على رواتها لو أدرجت في الدرسات المنهجية في مرحلة الماجستير، والدكتوراة لكانت خير مثال تطبيقي للدراسة النظرية.

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا

(١) أحمد بن علي بن حجر، "النكت على كتاب ابن الصلاح". تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ) ٢: ٧١١.

ثبت المصادر والمراجع

١. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن الرازي، "الجرح والتعديل". (ط١، حيدر أباد بالهند، بيروت: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، مصورة دار الكتب العلمية، ١٢٧١هـ).

٢. ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي، "التحقيق في أحاديث الخلاف". تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ).

٣. ابن القطان، علي بن محمد، "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام". تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، (ط٢، الرياض: دار طيبة للنشر، ١٤٣٢هـ).

٤. ابن الكيال، محمد بن أحمد. "الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات". تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، (ط٢، مكة المكرمة، المكتبة الأمدادية، ١٤٢٠هـ).

٥. ابن المديني، علي بن عبد الله، "علل الحديث ومعرفة الرجال". تحقيق: مازن بن محمد السرساوي، (ط١، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٦هـ).

٦. ابن حبان، محمد بن حبان، "كتاب الثقات". (ط١، الهند: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ١٣٩٣هـ).

٧. ابن حجر، أحمد بن علي. "التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير" . تحقيق: محمد الثاني عمر بن موسى، (ط١، الرياض: أضواء السلف، ١٤٢٨هـ).

٨. ابن حجر، أحمد بن علي، "الدراية في تخريج أحاديث الهداية". تحقيق: عبد الله هاشم اليماني المدني، (ط١، بيروت: دار المعرفة، بدون تاريخ للطبعة).

٩. ابن حجر، أحمد بن علي، "النكت على كتاب ابن الصلاح". تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ).

١٠. ابن حجر، أحمد بن علي، "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس". تحقيق: أحمد بن علي المباركي، (ط٣، مطابع الحميضي، ١٤٢٢هـ).

١١. ابن حجر، أحمد بن علي، "تقريب التهذيب". تحقيق: محمد عوامة، (ط٢، المدينة، بيروت: دار اليسر، ودار قرطبة، ١٤٣٠هـ).

١٢. ابن حجر، أحمد بن علي، "تهذيب التهذيب". باعتناء: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٢٩هـ).
١٣. ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، "مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبيِّ ﷺ". تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، (ط١، الرياض: الميمان للنشر، ١٤٣٠هـ).
١٤. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، "الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى". تحقيق: د. عبد الله مرحول السوالمة، (ط١، الرياض: دار ابن تيمية للنشر، ١٤٠٥هـ).
١٥. ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد، "تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق". تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله و عبد العزيز بن ناصر الخباني، (ط١، الرياض: أضواء السلف، ١٤٢٨هـ).
١٦. ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني، "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق: مازن بن محمد السرساوي، (ط٣، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٩هـ).
١٧. ابن ماجه، محمد بن يزيد، "سنن ابن ماجه". تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين ، (ط١، دمشق: دار الرسالة، ١٤٣٠هـ).
١٨. ابن مَنْدَه، محمد بن إسحاق، "فتح الباب في الكنى والألقاب". تحقيق: نظر محمد الفاريابي، (ط١، الرياض: مكتبة الكوثر، ١٤١٧هـ).
١٩. أبو داود، سليمان بن الأشعث، "كتاب السنن". تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، (ط١، دمشق: الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ).
٢٠. البيهقي، أحمد بن الحسين، "السنن الكبير"، تحقيق: إسلام منصور عبد الحميد، (ط١، القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ).
٢١. الترمذي، محمد بن عيسى، "الجامع الكبير" - سنن الترمذي- تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، (ط١، دمشق: دار الرسالة، ١٤٣٠هـ).
٢٢. الحاكم، محمد بن عبد الله، "المستدرك على الصحيحين". تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، (ط١، القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٥هـ).
٢٣. الحاكم، محمد بن محمد، "كتاب الأسامي والكنى". تحقيق: د. يوسف بن محمد الدخيل، (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٣٤هـ).
٢٤. الخطيب، أحمد بن علي، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع". تحقيق: د. محمود الطحان، (ط١، الرياض: مكتبة المعارف، بدون تاريخ طباعة).

٢٥. الخطيب، أحمد بن علي، "تاريخ بغداد". تحقيق: بشار عواد معروف، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ).
٢٦. الدارقطني، علي بن عمر، "الضعفاء والمتروكون". تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٤هـ).
٢٧. الدارقطني، علي بن عمر، "سنن الدارقطني". تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ).
٢٨. الذهبي، محمد بن أحمد، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة". تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب (ط٢، جدة، المدينة، دار المنهاج ودار اليسر، ١٤٣٠هـ).
٢٩. الذهبي، محمد بن أحمد، "تاريخ الإسلام". تحقيق: بشار عواد معروف، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م).
٣٠. الذهبي، محمد بن أحمد، "سير أعلام النبلاء". تحقيق: مجموعة من المحقيقين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).
٣١. الذهبي، محمد بن أحمد، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال". تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي وآخرين، (ط١، دمشق: الرسالة العالمية،١٤٣٠هـ).
٣٢. الزيلعي، عبد الله بن يوسف، "نصب الراية لأحاديث الهداية". تحقيق: محمد عوَّامة، (ط١، بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر – وجدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٤١٨هـ).
٣٣. السجستاني، سليمان بن الأشعث، "المراسيل". تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة، ١٤١٨هـ).
٣٤. السجستاني، سليمان بن الأشعث، "سؤالات أبي داود للإمام أحمد". تحقيق: د. زياد محمد منصور، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤هـ)
٣٥. الشهري، يحيى البكري، "طرق حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في البسملة في الصلاة والكلام على علله وبيان ما في ألفاظه من اختلاف". (مجلة التراث النبوي، العدد السابع والثامن، ١٤٤٢هـ)
٣٦. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، "المصنف". تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ).
٣٧. الطبراني، سليمان بن أحمد، "المعجم الأوسط". تحقيق: طارق عوض الله و عبد المحسن الحسيني، (ط١، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥هـ)

٣٨. الطبراني، سليمان بن أحمد، "المعجم الكبير"، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (ط١، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥هـ).
٣٩. الطحاوي، أحمد بن محمد، "شرح معاني الآثار". تحقيق: محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق، (ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٤هـ).
٤٠. عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، "فتح الباري شرح صحيح الباري". تحقيق: مجموعة من الباحثين، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٧هـ).
٤١. العقيلي، محمد بن عمرو، "كتاب الضعفاء"، تعليق: مازن بن محمد السرساوي، (ط١٢، الرياض: دار الرشد، ١٤٣٧هـ).
٤٢. المزي، يوسف بن عبد الرحمن، "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف". تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ١٤٠٣هـ).
٤٣. المزي، يوسف بن عبد الرحمن، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق: بشار عواد معروف، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٣١هـ).
٤٤. النسائي، أحمد بن شعيب، "الضعفاء والمتروكين". تحقيق: وليد متولي محمد، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣١هـ).
٤٥. الهيثمي، علي بن أبي بكر، "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" تحقيق: حسام الدين القدسي، (ط١، القاهرة: مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ).